

## العقل والنقل وأثرهما في بناء المذاهب الفقهية

أ.د نصر الجويلي

### تقديم :

من المسائل التي كانت وما زالت محل جدل ونقاش بين المفكرين مسألة العقل في التراث العربي الإسلامي قديما وحديثا، والعلاقة بينه وبين النص الديني، وقد أدى هذا الجدل إلى ظهور فرق دينية كلامية ومذاهب فقهية، اختلفت فيما بينها في بعض المسائل التي هي محلّ اجتهد ونظر. وهذا الاختلاف يعود في نظرنا إلى أن هذه الفرق والمذاهب منها من أخذ بالعقل ونزله المنزلة الأولى في المعرفة لفهم النص وتأويله عند ورود المتشابه، ومنها من اعتبر النصّ مقدّما على العقل، ومنها من أراد التوفيق بينهما أي العقل والنقل - على اعتبار أنه لا تنافر بينهما، وأتھما مكملان لبعضھما.

كما أن الفلاسفة المسلمين استنفدوا جهودهم في سبيل الملاءمة بين الدين والفلسفة، وخاصة فلسفة أرسطو التي وجدوا فيها بعض الآراء بدت لهم مخالفة للشرعية الإسلامية ولا تتساق معھا، فعملوا على التوفيق بين ما ورد في الشريعة وما ورد في الحكمة، اعتقادا منهم أن كلا منهما يكمل الآخر يتجلى ذلك بالخصوص في محاولات الكندي (ت 252 هـ) الذي اعتبر أن العقل - (الحكمة) - والنقل - (الشرعية) - متفقان في السعي إلى معرفة الحقيقة باعتبارها واحدة. وهي معرفة الله تعالى، والفارابي (ت 339 هـ) الذي سعى هو الآخر إلى إظهار العلاقة بين العقل والنقل أو الدين والفلسفة إذ كلاهما يرمي إلى تحقيق السعادة من طريق الاعتقاد الحق وعمل الخير. وهو ما عبّر عنه في كتابه "تحصيل السعادة" إذ يقول : "فالملّة محاكية للفلسفة عندهم. وهما تشتملان على موضوعات بأعيانها، وكلاهما تعطي المبادئ القصوى للموجودات، فإنهما يعطيان علم المبدأ الأول والسبب الأول للموجودات، وتعطيان الغاية القصوى

التي لأجلها كَوّن الإنسان... وكلّ ما تعطي الفلسفة فيه براهين اليقينية. فإنّ الملة تعطي فيه الاقناعات"<sup>1</sup> وابن رشد (ت 595 هـ) في كتابه "فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال" الذي أكد فيه على أنّ "الحكمة هي صاحبة الشريعة، والأخت الرّضية. وهما المصطحبتان بالطبع المتحابتان بالجواهر والغريزة"<sup>2</sup>.

أمّا في مجال الفقه والفقهاء. فقد ظهر منذ عصر الصحابة اتجاهاً اتجه رأى الوقوف عند حدود النصّ، والتمسك بحرفيته دون الالتجاء إلى التّأويل. واستخدام العقل والاجتهاد بالرأي إلا عند الضرورة القصوى، واتجاه توسّع أصحابه في المسائل الفقهية تبعاً لتوسّع العلل والغايات، وذلك بتطبيق الحكم على الواقعة التي تتحقّق فيها العلة على أساس القاعدة الفقهية التي تقول "الحكم يدور مع العلة المستأنس بالعقل عند الضرورة. وهو ما ساعد فيما بعد على تكوين مدرستين، مدرسة الحديث في المدينة، ومدرسة الرأي بالكوفة في العراق. وشاع على ألسنة الدارسين والباحثين. أنّ طابع مدرسة الحديث التمسك بالنص. والوقوف عند ظاهره دونما لجوء إلى التّأويل واستخدام العقل. في مقابل مدرسة الرأي الذي كان طابعها التعويل على النظر واستخدام العقل للوقوف على مقاصد الشريعة وتعليل الأحكام على اعتبار "أن النصوص الشرعية تتسم بطابع المرونة، بإمكان العقل أن يعتد بها إلى كل قضية لم يرد بشأنها نص خاص. وأن يوسّع معانيها في تلك المقاصد"<sup>3</sup> الذي طبعت به كل مدرسة. مثال ذلك حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) الذي جاء فيه "في كل أربعين شاة شاة"، يرى أصحاب مدرسة الرأي أنّ المراد من الحديث شاة أو ما يعادلها من أيّ بديل آخر. اعتماداً على أن الغاية من تشريع الزكاة إعانة الفقير وسدّ حاجته. وقد يكون بديل الشاة خاصّة إذا كان من المال أنفع له.

في حين أنّ أصحاب مدرسة الحديث يرون التقيّد بمفهوم الحديث ومنطوقه لأنّ المراد من الحديث ذات الشاة، وبذلك لا يمكن العدول إلى البديل.

هذا الاختلاف في الرأي وفهم النصّ يرجعه ابن خلدون إلى ثلاثة أسباب

وهي :

1- تحصيل السعادة، ط. دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد 1345 هـ ص 40-41

2- ابن رشد : فصل المقال، دار المشرق، بيروت (د.ت) ص 58

3- العلي : صالح أحمد ومن معه : مكانة العقل في الفكر العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2 بيروت 1998 ص 25

اختلاف مقتضيات الألفاظ الواردة في القرآن : حيث نجد في القرآن ألفاظاً مشتركة كثيرة. فكان ذلك سبباً في اختلاف الفقهاء فيما أَرادَهُ الشارع منها. وكان خلافتهم هذا سبباً في اختلافهم فيما تدل عليه النصوص التي تضمنتها من أحكام مثاله تردّد اللفظة المفردة بين معنيين حقيقيين مثل اشتراك لفظ القرء بين معنيين في قوله تعالى "والمطلقات يتربصن بأنفسهنّ ثلاثة قروء" (البقرة، آ 228) فإنها مشتركة بين الحيض والطمهر. وثبت ورودها في كلام العرب لهما على حدّ سواء. وإنما وقع الاختلاف في المراد منها في الآية .

فالإمام مالك وجماعة ذهبوا إلى أنّ المعنى المراد هو الطهر. وذهب آخرون منهم أبوحنيفة إلى أنّ المراد هو الحيض .

(2) تعارض الأحاديث واختلاف طرق الترجيح وإذا كان العلماء قد اختلفوا فيما تدلّ عليه آيات القرآن، وما يراد منها. فكذلك اختلفوا فيما تدل عليه الأحاديث وما يراد منها.

وتجاوز اختلافهم في السنّة إلى الاختلاف في تواتر الحديث أو شهرته. وفي صحته ودرجته من الصحّة والضعف.

ولقد كان جانب الوثوق بالرواية سبباً في اختلاف الفقهاء في العمل بالأحاديث وعدم العمل بها تبعاً لدرجة السند، ودرجة الرواة من حيث الضبط والحفظ.

ولم يقف الخلاف بين العلماء عند الحكم على الحديث من حيث الصحّة والضعف بل تجاوزه إلى اختلافهم في القواعد الأصولية نفسها. مثل : هل للسنة أن تستقلّ بالتشريع ؟ وهل للسنة أن تخصص القرآن، أو تنسخه ؟ وهل أن خبر الواحد يوجب العلم والعمل أو العمل فقط ؟ وغير ذلك من القواعد التي كانت سبباً في اختلاف كبير بين العلماء<sup>4</sup> الاختلاف في مسألة العلة. وهذا راجع إلى أنّ كل فقيه يقدر العلة في الحكم حسب تقديرات شخصية<sup>5</sup> إلا أنّ الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور يرى أنّ هناك سببين آخرين زيادة على ما قرره ابن خلدون وهما :

(4) وهو الأول الذي أضافه الشيخ : اختلاف النزعات الشخصية للمجتهدين، وهي التقديرات التي يرجع إليها المجتهد، والتي تستند في العادة إلى طبع خاص في استفادة الحكم. فيكون متشدداً أحياناً. ومتسامحاً أحياناً، مثل تشديدات ابن عباس، وترخيصات ابن عمر.

4- ابن خلدون : المقدمة دار الفكر، بيروت 1998، فصل في علم الفقه، ص 428

5- ابن عاشور (محمد الفاضل) المحاضرات المغربية . الدار التونسية للنشر (د.ت). ص 52.53

(5) وهو الثاني عنده. ويعود إلى الأثر الإقليمي إذ تفرّق الفقهاء في الأمصار جعل كلّ فقيه يعيش أوضاعاً اجتماعية. ويقف على مسائل وأقضية لم يقف عندها فقيه آخر. وهو ما جعل الفقهاء يختلفون فيما بينهم في تقدير الحلول التي تحقق العلة أو المصلحة الشرعية

أمّا الشاطبي فيرى أنّ أسباب الاختلاف بين الفقهاء سواء أكانوا أهل رأي أم حديث يرجع إلى ثلاثة قد تجتمع وقد تفرّق.

أحدها : أن يعتقد الإنسان في نفسه أوبعتقد فيه أنه من أهل العلم والاجتهاد في الدين ولم يبلغ تلك الدرجة، فيعمل على ذلك. ويعد رأيه رأياً وخلافه خلافاً. ولكن تارة يكون ذلك في جزئي وفرع من الفروع، وتارة يكون في كلي وأصل من أصول الدين، فتراه أخذاً ببعض جزئيات الشريعة في هدم كليّاتها حتى يصير منها إلى ما ظهر له بادئ رأيه من غير إحاطة بمعانيها ولا رسوخ في فهم مقاصدها.

ثانيها : إتباع الهوى، وهو عدم أخذ الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها، والتعويل عليها حتى يصدر عنها. بل قدّم هواه معتمداً على آرائه ثم جعل الأدلة الشرعية منظوراً فيها من وراء ذلك، وهؤلاء هم أهل التحسين والتقييح ومن مال إلى الفلاسفة وغيرهم

ثالثها : الإصرار على اتباع العوائد وإن فسدت أو كانت مخالفة للحق. وهو اتباع ما كان عليه الآباء والأشياخ وأشبه ذلك. وهو التقليد المذموم.

هذه الأسباب وإن وجدت فإن الشاطبي يراها لا تكون من راسخ في العلم لأنها راجعة في التحصيل إلى وجه واحد وهو : الجهل بمقاصد الشريعة والتخرّص على معانيها بالظن من غير تثبّت<sup>6</sup>.

لأسباب التي ذكرها كل من ابن خلدون والشاطبي وابن عاشور في مسألة الاختلاف بين العلماء اختلفت آراء الفقهاء من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين في المسألة الواحدة وهو ما ساعد على ظهور المذاهب الفقهية فيما بعد .

### مدرسة الحديث أو مدرسة النقل ومنهجها

نشأت هذه المدرسة الفقهية في المدينة، وسمّيت بمدرسة الحجاز، وظهورها بالمدينة يرجع أساساً إلى أنها كانت عاصمة الدولة الإسلامية، ومركزاً

6- الشاطبي : الاعتصام. دار الحديث . تحقيق سيد إبراهيم . القاهرة 2003 ص 411.417

علميا له أهميته ودلالته في ذلك الوقت، إلى جانب كونها موطن كبار الفقهاء والمحدثين من الصحابة والتابعين، زيادة على كونها مركز توافر السنة النبوية المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي ومن أشهر علماء هذه المدرسة الفقهاء السبعة وهم :

- عبد الله بن مسعود (ت. 94 هـ)
- عروة بن الزبير (ت. 94 هـ)
- القاسم بن محمد سعيد بن أبي بكر (ت. 106 هـ)
- سعيد بن المسيّب (ت. 93 هـ)
- سليمان بن يسار (ت. 100 هـ)
- خارجة بن زيد بن ثابت (ت. 100 هـ)
- سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب (ت. 106 هـ)

فهؤلاء الفقهاء بالذات هم الذين يرجع لهم الفضل في إرساء هذه المدرسة وفق منهج يعتمد أولا وبالذات النص الدّيني قرآنا وسنة، وقد استطاعت هذه المدرسة أن تؤثر في بقية الأمصار الأخرى وخاصة في الفقهاء الذين التزموا بمنهج مدرسة الحديث منهم على سبيل الذكر لا الحصر ابن شهاب الزّهري (ت. 124 هـ) والإمام الأوزاعي (ت. 157 هـ) والشّعبي (ت. 104 هـ).

ومن أشهر فقهاء مدرسة الحديث بالمدينة سعيد بن المسيّب الذي قال فيه علي بن المديني "لا أعلم في التابعين أوسع علما من سعيد، فهو عندي أجلّ التابعين. وكان لا يقبل جوائز السلطان وجلّ رواياته المسندة عن أبي هريرة. وكان الحسن البصري (ت. 110 هـ) إذا أشكل عليه شيء يكتب إلى سعيد بن المسيّب يسأله"<sup>7</sup> والذي سار على نهجه المالكية، والشافعية والحنابلة"<sup>8</sup> أما رأس هذه المدرسة في القرن الثاني للهجرة فهو بلا منازع الإمام مالك بن أنس (ت. 179 هـ).

منهجها : أشرت سابقا إلى أنه قد شاع على ألسنة الباحثين. أنّ من خصائص هذه المدرسة الأخذ بالنص والتعويل عليه أولا وآخرا دونما نظر أوتأويل. وهذا خطأ في الفهم والحكم. لأنّ مدرسة الحديث يؤمن أصحابها بالرأي ويقدرّون قيمته في فهم النص واستنباط الحكم الا أنهم لا يعلمون به إلا عند الضرورة والحاجة.

7- الخصري ( محمد ) : تاريخ التشريع الإسلامي ص 150  
8- العلواني ( طه جابر ) : أدب الاختلاف في الإسلام . كتاب الأمة

حيث كانوا "لا يأبهون بالعلل إلا حين يعييبهم الوصول إلى نصٍّ أو أكثر"<sup>9</sup> وقد يلجؤون إلى العمل بالرأي في أضيق الحدود. وهذا لا يعود إلى إنكار العمل به. وإنما إلى التهيب من استعماله في حضور النص. خاصة وأنهم يعتقدون أنهم قد ضبطوا السنة فلم يشدّ عنهم منها شيء ولهذا فإن الكثير من فقهاء المدينة كانوا إذا سئل أحدهم عن مسألة ورد فيها حكم من القرآن أو السنة أجاب. وإن لم يكن ذلك اعتذر.

سئل مسروق بن الأجدع الحمдاني (ت 63 هـ) عن مسألة فقال : لا أدري فقيل له : فقس لنا برأيك فقال : أخاف أن تزلّ قدمي"<sup>10</sup>.

روى ابن وهب قال مالك "كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إمام المسلمين وسيد العالمين. يسأل عن شيء فلا يجيب حتى يأتيه الوحي من السماء. فإذا كان رسول رب العالمين لا يجيب إلا بالوحي. وإلا لم يجب. فمن الجراءة العظيمة إجابة من أجاب برأيه أو قياس، أو تقليد من يحسن به الظنّ. أو عرف، أو عادة وسياسة أو ذوق، أو كشف، أو منام، أو استحسان، أو حرص، والله المستعان وعليه التكلان"<sup>11</sup>.

وفي هذا المعنى يقول محمد بن جرير الطبري (ت 310 هـ) في تفسيره : "وأما الأخبار التي ذكرناها عن بعض التابعين بإحجامهم عن التأويل فإنّ فعل من فعل ذلك منهم. كفعل من أحجم منهم عن الفتيا حكما موجودا بنصٍّ أو دلالة. فلم يكن إحجامه عن القول في ذلك إحجام جاحد. وإنما إحجام خائف أن لا يبلغ في اجتهاده ما كلف الله العلماء من عباده فيه. فكذلك إحجام من أحجم من القول في تأويل القرآن وتفسيره من العلماء السلف.

"إنما كان إحجامه إحجام حذر أن لا يبلغ أداء ما كلف من إصابة صواب القول فيه، لا على أن تأويل ذلك محجوب عن علماء الأمة"<sup>12</sup>.

### مدرسة الحديث بين العقل والنقل :

وإذا كان فقهاء مدرسة الحديث أكثر اعتمادا على النصّ في تقريرهم المسائل الشرعية، فإنه لا يمكن أن نقول بأنّ فقهم يخلو من النظر إذ الرأي كان معمولا به في المدينة. فسعيد بن المسيّب مثلا الذي يعدّ رأس مدرسة الحديث

9- العلواني ( طه ) . م.ن. ص. 83

10- الجوزية (ابن القيم) : إعلام الموقعين عن رب العالمين : دار الجيل بيروت 1973 ج 1/ ص 256

11- ابن قيم الجوزية : إعلام الموقعين عن رب العالمين ج 1 / 256 .

12- الطبري : جامع البيان عن تأويل آي القرآن . ط دار المعرفة . لبنان 1980. ج 1/ 30

بالحجاز، كان لا يهاب الفتيا حتى أنه كان يلقب بالجريء ولا يمكن أن يوصف فقهه بهذا الوصف إلا إذا كان مشهودا له بالقدرة على الاستنباط، وتوليد المسائل والقدرة على القياس.

ولما كانت المدينة قد اشتهرت بالفقه الكثير فلا بد أن يكون للرأي حضوره "لأنّ هذا التقدم يخلق كل يوم حوادث جديدة تحتاج لفتوى الفقهاء. ولا يعدّ فقيها حتى يفتي فيها"<sup>13</sup> وقد نقل عن كثير من الصحابة قضايا أفتوا فيها برأيهم كأبي بكر وعمر وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وغيرهم والرأي الذي كان يعتمد عليه فقهاء المدينة. هو ذلك الرأي الذي كان يعتمد عليه عمر بن الخطاب بالخصوص ومن جاء بعده من الذين أخذوا بالعمل بالمصلحة. وهوما يقوم دليلا على أن أصحاب هذه المدرسة كانوا يلائمون بين العقل والنقل، وبهذا الاعتبار لا يمكن أن نعتبرهم فقهاء أثر فقط، فالإمام مالك مثلا كان فقيها ومحدثا. قال فيه وليّ الله الدهلوي : "كان مالك من أثبتهم في حديث المدنيين عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم). وأوثقهم إسنادا وأعلمهم بقضايا عمر. وأقوّل عبد الله بن عمر، وعائشة، وأصحابهم، وبه وبأمثاله قام علم الرواية والفتوى، فلمّا وسد إليه الأمر حدّث وأفتى، وأفاد، وأجاد"<sup>14</sup>

ويظهر العمل بالرأي إلى جانب الأثر واضحا عند فقهاء التابعين الذين كانوا يأخذون به ويعتدونه. حتى أنهم في بعض الأحيان يرونه مستقلا، كما كان فقهاء التابعين يخرجون عن أقوال الصحابة إذا اقتضى الحال مثل اعتبارهم القياس حجة يعتمد عليها في بعض المسائل وبذلك كان لهم الفضل في تأصيل المدارس الفقهية وتعزيزها بفقههم وآرائهم وهوما يقوم دليلا على أنّ مدرسة الحديث وقفت موقفا وسطا بين النقل والعقل. يقول الشيخ محمد الفاضل بن عاشور "ليس من المقبول أن يفترض أنّ فقيها من الفقهاء يكون فقهه غير قائم على الأثر. وليس من المقبول أيضا أن يفترض أنّ فقيها من الفقهاء يكون فقهه غير مستند إلى النظر"<sup>15</sup>.

وهذا الجمع بين الأثر والنظر لازم لكل عمل فقهي.

وإذا كان هناك خلاف في التحقيق . فهو في بعض الجزئيات التي يثبت فيها الأثر عند بعضهم دون البعض الآخر. فيأخذ به البعض ويتركه الآخرون إما لعدم اطلاعهم عليه. أو لوجود قادح عندهم.

13- أمين (احمد) : ضحى الإسلام . ط دار الكتاب العربي (دب) بيروت . ج 2 / 154

14- الدهلوي (ولي الله) . حجة الله البالغة . ط الخشاب . بمصر (دب) ج 1 / 145

15- ابن عاشور (محمد الفاضل) : المحاضرات المغربية . ص 90

## مدرسة الرأي ومنهجها :

إنّ ظهور مدرسة الرأي بالعراق يعود إلى عوامل من أهمها :

(1) طبيعة البيئة العراقية : حيث كانت بيئة حضارية متقدمة بالمقارنة مع بيئة الحجاز. وكانت ملتقى الحضارات القديمة والحديثة على السواء، والشعوب والأقوام المختلفة ذات العادات والتقاليد والثقافات المتقاربة أحيانا، والمتباعدة أحيانا أخرى، وهذا الامتزاج الحضاري ساعد على ظهور الكثير من الوقائع والأحداث والأفصية. لم تكن موجودة في عصر الرسالة والخلافة الراشدة. وهوما حقّر الفقهاء في هذه المنطقة على الاجتهاد واستخدام العقل للوصول إلى أحكام في القضايا المستجدة .

(2) تأثر فقهاء العراق بطريقة معلمهم الأول عبد الله بن مسعود الذي كان معروفاً بقدرته على الاستنباط ومراعاة المصلحة عند تقدير الحكم الشرعي في النازلة المعروضة عليه وهو الذي تخرّج على يده تلاميذ كان لهم الأثر في تأصيل مدرسة الرأي بالعراق وفي مقدّمهم علقمة بن قيس النخعي (ت 80 هـ) وإبراهيم ابن زيد النخعي (ت 96 هـ) وهوشبّح حمّاد بن أبي سليمان (ت 120 هـ) شيخ الإمام أبي حنيفة (ت 150 هـ) .

وكان إبراهيم النخعي يستند في فتاويه إلى الكتاب والسنة. إلا أنه فهم أنّ الشريعة لا بدّ أن تكون لها مصالح مقصودة التحصيل من أجلها شرّعت. وصحّ لها اعتبار هذه المصالح فجعلها هو ومن اتفق معه في المنهج أساسا للاستنباط فيما لم يروا فيه كتابا ولا سنة<sup>16</sup>.

(3) ما ذكره ابن خلدون من أنّ الحديث كان في العراق قليلا. وكان أكثر رواته في الحجاز. لأنّه موطن النبي (صلى الله عليه وسلم) وكبار الصحابة<sup>17</sup> وندرة الحديث بالعراق ناتجة عن حركة الوضع التي انتشرت في العراق بصورة ملحوظة لا نجدها في الحجاز نتيجة وجود اضطرابات سياسية واجتماعية. وهو ما جعل حركة الوضع تزدهر في ظل هذه الظروف هذا بالإضافة إلى انتقال مركز الخلافة من المدينة إلى العراق أولا مع علي بن أبي طالب. وإلى الشام ثانيا مع الدولة الأموية مما ترتّب عنه انتقال الحركة العلمية من المدينة إلى العراق موطن القوة السياسية

16- عبد الرزاق (مصطفى) : تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية. مكة الثقافة الدينية. مصر. ط 1 2005،

ص 214

17- ابن خلدون. المقدمة. ص 427



(4) أزمة الثقة بالأحاديث التي تنسب إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) لتفتني ظاهرة الوضع.

لذلك فإن فقهاء العراق كانوا يحتاطون كثيرا في قبول الأحاديث. حتى أنهم وضعوا شروطا لقبوله خالفوا فيها غيرهم من علماء الحديث. ويبرّر ابن خلدون تقليل العراقيين من رواية الحديث بقوله "وإنما قلل منهم من قتل الرواية، لأجل المطاعن التي تعترضه فيها والعلل التي تعرض في طرقها، سيما والجرح مقدّم عند الأكثر فيؤدّيه الاجتهاد إلى ترك الأخذ بما يعرض مثل ذلك فيه من الأحاديث وطرق الأسانيد. ويكثر ذلك فتقلّ روايته لضعف في الطرق"<sup>18</sup>.

وإذا كان العراقيون قد احتاطوا في الأخذ بالأحاديث النبوية من الأخذ من العراقيين، حتى أنّ أهل الحجاز أصبحوا لا يعملون بالأحاديث المروية عن العراقيين إذ لم يكن لها أصل عندهم"<sup>19</sup>.

لقد قيل لربيعه الرأي (ت 136 هـ) ابرز شيوخ الإمام مالك، بعد أن استعفاه العباس من الوزارة وعاد إلى المدينة، كيف رأيت العراق وأهلها؟ فقال: رأيت قوما حلالنا حرامهم. وحرامنا حلالهم وتركنا بها أكثر من أربعين ألف يكيّدون هذا الدين. كأنّ النبي الذي أرسل إلينا غير النبي الذي أرسل إليهم"<sup>20</sup>. هذا القول وإن كان المقصود به أهل الأهواء والبدع في العراق خاصة. إلا أنّ له دلالة واضحة على بعض الأمور ذات الآثار البعيدة المدى في الحركة الفقهية. ومواقف فقهاء البلدين (الحجاز والعراق) وطرائقهم ومناهجهم في الاستنباط.

### منهجها:

إذا كان العمل بالرأي في المسائل الفقهية لم يكن غائبا عند فقهاء الحجاز. فإن حضور الرأي في العراق كان أكثر جلاء. على اعتبار الأحكام الشرعية في نظر فقهاء العراق معقولة المعنى، مشتملة على ما فيه صلاح العباد، كما كانوا يرون أنه إذا كانت النصوص الشرعية متناهية. فإن الحوادث والوقائع غير متناهية. لذلك لابدّ من الاجتهاد وإعمال الرأي، حتّى يستوعب النص الشرعي جميع الحوادث التي تتوافر فيها نفس العلة"<sup>21</sup>.

18- ابن خلدون، م.ن ص 427.

19- الحجوي، (محمد): الفكر السّامي في الفقه الإسلامي، دار التراث. القاهرة (396 هـ) ج 1 ص 312.

20- الحجوي (محمد) الفكر السّامي . م.ن 312/1

21- النيهان (محمد) : المدخل للتشريع الإسلامي : ط: دار القلم بيروت 1977. ص 155

وهذا يتطلب استعمال القياس الذي هو عبارة عن إلحاق فرع غير منصوص عليه على حكم منصوص عليه وهو الرأي بعينه لأن الأحاديث التي تؤخذ منها الأحكام من القلة بمكان بحيث تكون غير كافية لتنظيم كل العلاقات وتقنينها لذلك يجب الاجتهاد في القليل الموجود بكل طرق الاستنتاج وبذلك كان من سمات مدرسة الرأي بالعراق البحث عن علل الأحكام، وربط المسائل بعضها ببعض. ولعل ما تميّزت به هذه المدرسة عن غيرها على ما ذكره أحمد أمين :

(1) كثرة تفريع المسائل، واختلاف الحوادث، والجري وراء تلمس العلل والفروض، حتى أنهم- أي الفقهاء - كانوا يسألون عن المسألة ويبدون فيها حكماً، ويقلبون هذا الحكم على أوجه متعددة، حتى قال الشعبي "والله لقد بغض هؤلاء القوم إليّ المسجد، حتى لهو أبغض إليّ من كناسة داري"<sup>22</sup>، وفي هذا المعنى قال أسد بن الفرات (ت 215 هـ) بعد قدومه إلى الإمام مالك "وكان أصحابه - أي أصحاب مالك - يجعلونني أسأله عن المسألة فإذا أجاب يقولون : قل له فان كان كذا أو كذا، فأقول له : فضايق عليّ يوماً فقال : هذه سلسة بنت سلسة إن أردت هذا فعليك بالعراق"<sup>23</sup>، وبذلك "كان عمل العراقيين سبباً في تضخم الفقه وكثرة مسائله. مما جعل الفقهاء الآخرين ينظرون فيها، ويبدون حكمهم فيها على أصول مذهبهم"<sup>24</sup> حسبما ذهب إليه أحمد أمين.

(2) التشدد في قبول الحديث كما أُلْعِنَا إلى ذلك. وهو ما جعل البعض منهم لا يأخذ بالأحاديث لشكهم المطلق في رواة الحديث وهو ما جعل الإمام الشافعي (ت: 204 هـ) يعقد فصلاً في كتابه "الأم" تحت عنوان "باب حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها" ولكن تشدد فقهاء الرأي في قبول الأحاديث لا يعتبر قادحاً فيهم، ولا ينقص من قيمتهم، "لأنه لا يجوز لأي مسلم أن يعتمد على حديث في مجال التشريع وهو لا يشعر بالاطمئنان إلى صحته أو يداخله الشك في روايته"<sup>25</sup>

(3) إن فقهاء مدرسة الرأي قد وسّعوا دائرة المباح والتماس "الحيل الشرعية" لإخراج المسألة من دائرة الحظر إلى دائرة الإباحة، ومعلوم أن الحيل

22- الشاطبي : الموافقات، المكتبة التجارية، مصر (دت) 186/4

23- الشافعي : الأم . الاميرية، مصر (1322) ج 7/250

24- أحمد أمين : فجر الإسلام . دار الكتاب العربي، بيروت 1969، ص 242

25- التيهان (محمد) : المدخل للتشريع الإسلامي، ص 156

الشرعية من المسائل الهامة التي اعتمدها مؤسسو المذهب الحنفي. وخاصة الإمام أبو حنيفة .

- إلا أن التعويل على الرأي عند هذه المدرسة لا ينفي إهمالهم الأثر بالكلية. فالإمام أبو حنيفة وهورأس المدرسة يلخص مذهبه بقوله : "إني أخذ بكتاب الله إذا وجدته. فما لم أجده فيه. أخذت بسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم). والآثار الصحاح عنه التي فشت في أيدي الثقات. فإذا لم أجد في كتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم) أخذت بقول أصحابه، أخذ بقول من شئت. ثم لا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم. فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم - يعني إبراهيم النخعي والشعبي وابن المسيب فلي أن أجتهد كما اجتهدوا"<sup>26</sup>.

### المذاهب الفقهية بين الأثر والنظر :

إن المذاهب الفقهية التي ظهرت بعد عصر الصحابة والتابعين يوصلها بعضهم إلى ما يزيد على ثلاثة عشر مذهباً. وأغلب هذه المذاهب تنسب إلى مذهب أهل السنة. الذي يعتبر المذهب الرسمي لجماهير المسلمين. إلا أن أكثر هذه المذاهب لم يحظ بالتدوين الشيء الذي جعل البعض منها يندثر.

أما الذين دونت مذاهبهم وأصولهم ومناهجهم فهم :

- (1) الإمام أبو سعيد الحسن بن يسار البصري (ت 110هـ)
- (2) الإمام أبو حنيفة النعمان (ت 156هـ)
- (3) الإمام أبو عمرو عبد الرحمان الازاعي (ت 157هـ)
- (4) الإمام سفيان بن سعيد الثوري (ت 160هـ)
- (5) الإمام الليث بن سعد (ت 157هـ)
- (6) الإمام مالك بن أنس (ت 179هـ)
- (7) الإمام سفيان بن عيينة (ت 197هـ)
- (8) الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت 204هـ)
- (9) الإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ)
- (10) الإمام داود الاصبهاني المشهور بالظاهري (ت 270هـ)

إلا أن الذين تأصلت مذاهبهم وبقيت إلى يومنا هذا هم الأئمة الأربعة المعروفون : أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وابن حنبل.

26- العلواني : ( طه جابر ) : أدب الاختلاف . ص 93

## مناهج الأئمة الأربعة :

لقد بذل الأئمة الأربعة بفضل ما توفّر لهم من استقرار ومناخ طيّب جهوداً جبّارة بحثاً وتشريعاً واستنباطاً، إيماناً منهم بأنّ التشريع الإسلامي ليس قاصراً عن تحقيق المصالح في أيّ واقعة من الوقائع.

كما أنّ هؤلاء الفقهاء بذلوا ما في وسعهم لتطوير الفقه الإسلامي والخروج به من مجرد الحلول الجزئية والفتاوي في وقائع دون تعليل إلى فقه يعتمد على تعليل الأحكام والاستدلال عليها " وهم الذين تكلموا في الأدلة التي هي الأصول. وتكلموا في طرائق الاستدلال ومسالك الاستنباط.

- أما من حيث المناهج المعتمدة والأصول المشتركة بينهم فإننا نلاحظ تقارباً كبيراً بين هؤلاء الفقهاء في وجهات النظر، وفي الأصول المعتمدة في تقرير المسائل والاستنباطات الفقهية هذا بالرغم من تصنيفهم إلى مدرستين مختلفتين.

ويرجع الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور نقطة التلاقي بينهم إلى خمس وحدات هي "وحدة المراجع، ووحدة الأسانيد، ووحدة الأصول الكلية ووحدة التزكية، ثم وحدة التمسك بالسنة"<sup>27</sup>.

وعوامل التلاقي هي التي كونت بين أصحاب هذه المذاهب اتفاقاً على الأصول الأربعة المعروفة، الكتاب والسنة والإجماع والقياس وأنّ وراء هذا الاتفاق اختلافاً في التفصيل<sup>28</sup>.

على أنّه يجب أن نشير إلى أنّ الاختلاف بين المدرستين أو بين الفقهاء الأربعة، لم يكن اختلافاً في مصادر التشريع بقدر ما كان اختلافاً في التلقي وتنوّعاً في الأسانيد وتبايناً في البيئة والأعراف والتقاليد والإحاطة بالأحاديث النبوية والحكم عليها. ثمّ التفاوت في القدرات الذهنية، والحكم في المسألة محل النظر.

- وكان هؤلاء الفقهاء على اختلاف مشاربهم يعلّلون النصوص وينقدونها، ولا يأخذونها مسلّمة إلا إذا كانت واضحة الدلالة. ومن قبيل المحكم الذي لا يحتاج إلى تأويل.

27- ابن عاشور (محمد الفاضل) المحاضرات المغربية، ص377

28- لمزيد الإيضاح، الرجوع إلى المحاضرات المغربية لنفس المؤلف ص ص 381 - 383

- كما كانوا يأخذون بالمصادر غير النصية التي يكون للعقل فيها مجال فسيح للنظر والاستنباط والتعليل كالقياس والمصالح المرسلة، وسد الذرائع والاستحسان.

على أن أخذهم بهذه المصادر غير النصية لم يكن على درجة متساوية إذ منهم المقلد ومنهم المكثّر. مثل الاستحسان الذي توسع فيه الحنفية. وعمل به مالك وعمّمه في كل مصلحة لأنّ الاستحسان عنده "هو حكم المصلحة حيث لا نصّ سواء أكان في الموضوع قياس أم لم يكن"<sup>29</sup> في حين رفض الشافعي العمل به، لأنّ فيه إتهاماً بأنّ الشريعة لم تعرض لكل ما يحتاج إليه الإنسان يقول "إنّ حراماً على أحد أن يقول بالاستحسان، إذا خالف الاستحسان الخبر، وأن ليس لأحد أن يقول إلا من جهة الاجتهاد والاجتهاد ما وصفت من طلب الحق"<sup>30</sup>. وكتب في ردّ الاستحسان كتابه "إبطال الاستحسان. وهو الذي قال قولته المشهورة "من استحسن فقد شرّع".

كما أننا نجدهم يتفاوتون في الأخذ بالمصالح المرسلة خاصة في مجال المعاملات. وذهب بعضهم إلى عدم الاعتداد بها " لأنّ العمل بها يفتح الباب لوصول ذوي الأهواء من الولاة والقضاة ونحوهم إلى أهوائهم بصبغها بصبغة المصالح، ووضع الأحكام الموصلة إليها"<sup>31</sup>. ونجد من توسع في الأخذ بها كالإمام مالك حيث كان "يخضع لحكم المصلحة. إذا لم يكن نصّ قرآني أو حديث نبوي، لأنّ الشرع ما جاء إلا لمصالح الناس، فكل نص شرعي هو مشتمل على المصلحة بلا ريب إن لم يكن نص، فالمصلحة الحقيقية الملائمة لمقاصد الشرع، هي شرع الله تعالى"<sup>32</sup> وهو ما جعل الشاطبي يقول فيه "وقد استرسل مالك استرسال المدلّ العريق في فهم المعاني المصلحية، مع مراعاة مقصود الشارع لا يخرج عنه ولا يناقض أصلاً من أصوله"<sup>33</sup>.

كما أخذ بالمصلحة الإمام أحمد وتوسع فيها حتى أنه أدخلها ضمن القياس الذي يعتبره ضرورياً عند فقدان النص، قال ابن دقيق العيد "الذي لا شك فيه أنّ لمالك ترجيحاً على غيره من الفقهاء في هذا النوع ويليّه الإمام أحمد بن حنبل، ولا يكاد يخلو غيرهما من اعتباره في الجملة. ولكن لهذين ترجيح في الاستعمال

29- أبو زهرة (محمد): تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي مصر (د ت)

30- الشافعي: الرسالة، مصر، 1940، ص 134.

31- حسب الله (علي): أصول التشريع الاسلامي، دار المعارف، مصر 1971 ص 165.

32- أبو زهرة (محمد): نفس المرجع. ج 2 ص 218

33- الشاطبي: الاعتصام، دار المعرفة. لبنان (د ت) ج 2 ص 311

له - القياس - على غيرهما<sup>34</sup> وقال القرافي (ت 671هـ) "هي - المصالح المرسلة - عند التحقيق في جميع المذاهب، لأنهم يقومون ويقعدون بالمناسبة وأنهم آيلون إلى القول بالمصلحة المرسلة سواء أسموها بذلك أم سمّوها بأسماء أخرى<sup>35</sup>

وهذا الاختلاف بين فقهاء المدرستين في المسائل الفرعية يعود في نظرنا إلى سعة اطلاعهم من ناحية. وقدرتهم على الاستنباط والاستدلال من ناحية أخرى سواء من النقل أو العقل.

وما يمكن أن نؤكد عليه هو أنه لا يمكن أن نعتبر المدرسة العراقية مدرسة تعتمد على الرأي أولاً وأخيراً وترفض النقل جملة وتفصيلاً. كما لا يمكن أن نعد مدرسة الحجاز مدرسة أثرية لا تولي أهمية إلى العقل، لأنه "لا يمكن لأي عمل من الأعمال الفقهية أن يستقلّ فيه الأثر على النظر استقلالاً تاماً. بحيث لا يكون للنظر مدخل يحال في العمل الفقهي الذي هو استنتاج. ولا يمكن أن يستقل النظر بحيث لا يكون للأثر أي اتصال بذلك العمل الاستنتاجي لأن الاستنتاج حينئذ يخرج عن حقيقة الاجتهاد إلى حقيقة الهوى<sup>36</sup> .

### النتائج :

إن الاختلاف بين المدرسة الحجازية والمدرسة العراقية من حيث نسبة العمل بالنقل والعقل أو الأثر والنظر، ترتبت عنه عدة نتائج كان لها الدور الكبير في نضج الفقه الإسلامي وتطوره منها :

(1) إن الاختلاف بين فقهاء المدرستين بالنظر إلى اختلاف الأدلة المعتمد عليها في بيان الحكم الشرعي كان من أسباب توسّع دائرة الاجتهاد على المستوى الفردي والجماعي. ونمو الحركة الفقهية، وقدرة الفقيه على استيعاب مشاكل العصر والاهتداء إلى حلّها.

(2) العناية أكثر بالقواعد الأصولية التي أعطت الفقه الصبغة العلمية، وذلك بفضل تدوين علم أصول الفقه الذي لم يكن علماً مستقلاً له علماؤه قبل عصر الشافعي فهو الذي يعود له الفضل في توجيه الدراسات الفقهية وجهة علمية، وهو أول من وضع مصنفاً فيه (أصول الفقه). حتى قال فيه الرازي "واعلم أنّ

34- حسب الله (علي). نفس المرجع، ص 175

35- ابن عاشور (محمد الفاضل) : المحاضرات المغربيات، ص 382

36- ابن عاشور (محمد الفاضل) : م. ن. ص 83

نسبة الشافعي إلى علم الأصول كنسبة أرسططاليس إلى علم المنطق، وكنسبة الخليل بن أحمد إلى علم العروض<sup>37</sup>

(3) اتساع حركة التأليف الفقهي بشكل كبير وذلك بظهور مؤلفات في الفقه لها أهميتها من حيث الموضوعات، والمسائل المطروقة، مثل الموطأ للإمام مالك الذي أودعه أصول الأحكام من الصحيح المتفق عليه. والأم والرسالة للشافعي، والخراج لأبي يوسف، (ت 182 هـ) والأصل والجامع الكبير والصغير لمحمد بن الحسن الشيباني (189 هـ).

(4) تفريع المسائل واستنباط أحكامها، وعدم الاقتصار على إيراد الحكم فيما يقع من التوازل .

(5) التوسط بين الشدة والتساهل في معالجة القضايا المطروحة .

(6) إن هذه المدارس الفقهية قد تركت لنا تراثاً فقهيًا وثيق الصلة بالحياة يؤثر فيها ويتأثر بها. وهو تراث يُصَف بالعقلانية، والابتكار، والاجتهاد، والتجديد لأن الإسلام يجعل التفكير فريضة دينية، وهو ما أشار إليه الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور بقوله : "من التقوى الاجتهاد في الدين، وأن المسلم العالم لا يقبل منه أن يسلم برأي إلا إذا اطمأن عقله إليه".

---

37- الرّازي (فخر الدين)، مناقب الشافعي، القاهرة (دت)، ص 100